

الحرية عند اللاسلطوي بنيامين تاكر\* (Benjamin Ricketson Tucker)

حرية أم فوضى؟

محمد علي

تمهيد:

أصبحنا الآن في مجتمعاتنا العربية نعاني من التخبط في الرؤى، وعدم القدرة على التمييز بين الحرية المسئولة والحرية المطلقة التي قد تصل إلى حد (الفوضى)، وبعضنا لا يزال لم يصل بعد إلى مستوى التخلص من العبودية حتى أنه لم يصل لمجرد حرية الفكر.

ويعد مصطلح الحرية من أكثر المصطلحات انتشاراً على مدار القرنين الماضيين، وليس من المبالغة في شيء إذا قلنا أنه لا يوجد جدال أو نقاش في شتى المجالات أو التخصصات إلا وتذكر فيه هذه الكلمة- أنا حر- لأكثر من مرة، ولكن من حماقة أن يستخدم الإنسان الكلمات والمصطلحات دون أن يعلم معانيها ومضامينها.

ومن أقوال هيوم في هذا الصدد:

"من المشكلات التي طال قيامها بين الناس واستمر نقاشهم فيها بسبب غموض المعاني المقصودة بالألفاظ المستخدمة في بحثها عن مشكلة الحرية والجبرية فتلك المشكلة لو كانت ألفاظها قد تحددت معانيها بتعريفات حاسمة لزال منها موضع الإشكال" (1)

فإن زيادة التحضر وسيطرة المجتمعات على الأفراد أدى ذلك إلى زيادة إهتمام الفلاسفة المعاصرين بمشكلة الحرية الفردية وتحديد علاقات وواجبات الفرد داخل المجتمع، متخذين بذلك منهجاً جديداً في دراسة الحرية بعيداً عن الإتجاهات التقليدية.

حيث أن مشكلة الحرية مثلت مشكلة كبرى لدى كل الفلاسفة على مدار تاريخ الفكر البشري؛ ما بين الإقرار بها، أو رفضها، أو الحديث عن منزلة وسط بين الحرية والجبرية. وإذا كانت أغلب المحاولات السابقة سعت إلى تحليل معنى الحرية وإثبات وجودها أو البرهنة على عدم وجودها، ولكن الباحث في هذا البحث أراد مناقشة مشكلة الحرية في إطار فلسفة تاكر اللاسلطوية، بعيداً عن سائر المحاولات التي تناولت الحرية من جانب ميتافيزيقي أو

فلسفي، أو عللي، أو جدلي بين الضرورة والحرية، أو الحرية في الصورة وليس المادة، أو منظور ديني كما فعل فلاسفة المسيحية والإسلام، أو منظور وجودي.....إلخ.

بنيامين تاكر ( April 17, 1854 – June 22, 1939 ) Benjamin Ricketson Tucker  
كاتب ومحرر صحفي أمريكي، محرر وصاحب جريدة Liberty والتي سخرها للدفاع عن قضايا اللاسلطوية الفردية الأمريكية بالإضافة لمساندته لكافة الحركات الثورية في تلك الفترة في بلدان عديدة (فرنسا، وروسيا، وإيطاليا، أيرلندا..... )  
وله مجموعة من الأفكار الفلسفية التي تتعلق بالحرية، والإلزام، والعقوبة، والسلطة، والاقتصاد، وآليات تكوين التجمعات البشرية.

وذلك لأن الحرية عند تاكر ذات بُعد اجتماعي تفاعلي بعيدًا عن البعد الديني أو الفلسفي، فهو يهتم بتحديد إطار الحرية ومعايير التعامل مع الآخر والحقوق والواجبات، وعدم الانتهاك والسلطة الذاتية للفرد. وسوف يتضح في هذا البحث مجموعة من النقاط الجوهرية في فلسفته عن المفهوم الميتافيزيقي للحرية. والتي تتمكن من خلالها من الحكم على مفهوم الحرية عنده، وهل بالفعل الحرية عنده تُعد نموذجًا يمكن تطبيقه أو الدعوة إليه في القرن الحادي والعشرين؟ أم هي بالفعل كما يصفها نقاد فلسفة تاكر بأن مفهوم الحرية عنده يرادفه الفوضى والدمار ليس أكثر

ومن أبرز هذه النقاط عن تصور تاكر للحرية؛ العلاقة بين الحرية والدولة وهل هناك تناقض أو أن الحرية لا تتحقق سوى في ظل الدولة أو الدولة هي من تقوم بحمايتها؟  
ومن هذا المنطلق سوف يتم أيضًا طرح رؤية تاكر عن طبيعة وماهية هذه الحرية التي ينشدها، وكيفية تحقيق الحرية في ظل ما يدعو إليه من مجتمع تطوعي أي من دون دولة.

ثم نعرض في سياق هذا البحث مجموعة من الآراء التي ربطت بالضرورة بين الحرية ووجود الدولة. ورد تاكر على هذه المحاولات التي أطلق عليها محاولات التوفيق بين السلطة والحرية.

ومن ثم نعرض محاولات التمييز بين ممارسة الحرية والاعتداء على حقوق الآخرين بزعم ممارسة الحرية ورأي تاكر في هذه المسألة.

وفي ذات السياق نتناول تصور تاكر عن الحرية بصورة أكثر تعمقاً وهل بالفعل الحرية التي تُنشدها اللاسلطوية ترفض وجود القانون أو أنها من الممكن أن تنشأ في ظل وجود القانون؟

ثم إذا كان تاكر - اللاسلطوية - يكفل الحرية الفردية في شتى المجالات فهل يحفظ للأفراد الحرية الفكرية؟ وإذا كان يرفضها فما هي المبررات التي سوف يقدمها لنا؟ وهل الحرية التي يدعو إليها تاكر تضمن للأفراد حق الملكية الخاصة، وإذا كانت تُقر بها فما موقفه من الاشتراكية وموقفها الراض للملكية الخاصة وهل يُعد ذلك انتهاك للحرية أو لا؟

وفي نهاية هذا العرض والتحليل لمفهوم الحرية في إطار اللاسلطوية عند تاكر نقدم مجموعة من النتائج التي توصل إليها الباحث حول مفهوم الحرية عند تاكر والتي قد تختلف بصورة جوهرية عن مفهوم الحرية كما ألفته الفلاسفة القديمة.

وبناء على ذلك وإذا كانت كل الفلاسفة على مدار تاريخ الفكر البشري قد إهتمت بمصطلح الحرية، ولكن من منظورها الخاص، فما تعرض له فلاسفة الإسلام وحصرهم الحرية بين الجبر والإختيار يختلف عما قدمه كانط وحرته القائمة على التعالي والمفارقة، تختلف أيضاً عن مفهوم الأبيقوريين للحرية، وتختلف عن مفهوم الرواقيين، وتختلف عن الحرية الماركسية، وتختلف عن المفهوم الميتافيزيقي للحرية.

أما نحن اليوم بصدد تفسير آخر للحرية - من منظور اللاسلطوية الفردية - حيث تتلون فيه الحرية بصيغة الفردية، والسياسة، والاقتصاد، والفكر، والمادة. إن إتجاه تاكر واللاسلطوية لم يتوقف كثيراً أمام مفهوم الحرية وتفسيرها الميتافيزيقي، ولكن تجاوز تاكر مسألة إثبات وجود الحرية

أم عدم وجودها منطلقاً في هذا من قاعدته الشهيرة "اللاسلطوية تفضل الحرية على أي شيء" (2).

إذاً فما هي طبيعة الحرية التي نادى بها تاكر؟ وهل بالفعل تُعد حرية أم تجاوزت ذلك إلى أن أصبحت فوضى؟ وما هي الضوابط والمعايير التي وضعها تاكر؟  
أولاً: الحرية من منظور تاكر.

إن فلسفة تاكر القائمة على الفردية وإعلاء سلطة الفرد فوق كل سلطة كان من الطبيعي أن تحتل فيها مشكلة الحرية الفردية مكانة بارزة، وهذا ما يبدو جلياً في أغلب مقالاته. ومن هذا المنطلق يؤمن تاكر أن الإنسان يتمتع بالحرية الكاملة، ولكنه يخضع لأحكام الآخرين في حالة واحدة فقط، وهي تلك الحالة التي يكون فيها له الحق نفسه في الحكم على الآخرين (3). حيث يؤكد تاكر على أن الواجب الوحيد الذي يخضع له الفرد هو احترام حقوق الآخرين، وتظهر رؤيته بصورة واضحة في إجابته على السؤال المطروح على صفحات جريدة  
:Liberty

"هل تعتقدون أن فرد، أو أي عدد، لديه الحق في منع شخص

آخر من فعل ما يرضيه أو ما يروق له؟" وكانت إجابة تاكر:

"نعم ، عندما يكون لديه الحق نفسه في منع الآخرين" (4).

ومن زاوية أخرى يرى الباحث أن تاكر في محاولته لوضع الإطار العام للحرية التي ينشدها هو واللاسلطوية الفردية قد وقعاً في خطأ الدمج بين الحرية والمساواة (5)، فهو لم يتمكن من تعريف الحرية بصورة منفصلة عن المساواة، فهو لم يقدم تعريفاً للحرية بقدر ما أكد على المساواة في الحقوق والواجبات بين الأفراد، وقد يقول قائل إن ما قدمه تاكر من تعريف للحرية ممزوج بالمساواة إنما هو أمر طبيعي لأنه تعريف ينطلق من فلسفة ذات طابع اجتماعي سياسي يؤكد على كيفية التعايش بين الأفراد والحفاظ على الحقوق.

ف نجد تاكر يؤكد على مبدأ المساواة في الحرية، قائلاً أن الحق يتم الاعتراف به إذا كان

متوفر للجميع وليس للبعض دون الآخر (6).

وإذا كان تاكر قد حدد من قبل أن العائق الوحيد أمام تحقيق حرية الأفراد هو وجود الدولة؛ فمن هذا المنطلق بدأ تاكر في توجيه أنصار اللاسلطوية إلى ضرورة التخلص من هذا العدو\_الدولة\_ بالنسبة لهم، وجاء ذلك من خلال حث الناس على ضرورة البحث عن حقوقهم ومعرفة مدى حريتهم، فنجدته يقول:

"إن كل الأفراد الذين يفهمون حقوقهم ويعرفون مدى حرياتهم  
سوف يبذلون قصارى جهدهم لإسقاطها والإطاحة بها  
(الدولة)"(7).

وبهذه الدعوة إلى التحرر التي أطلقها تاكر نجد أن الحرية عنده أصبحت ذات صبغة سياسية بعد أن بدأت اجتماعية، تعمل على تحديد علاقات الأفراد ولكن ما لبثت إلا أن تحولت إلى حرية سياسية تهدف إلى إطلاق سلطة الفرد ونزع أي رقابة أو سلطة قد تُملي أحكامها على الفرد. ولعل هذا يُعد أحد الأسباب التي من شأنها ذهب البعض(8) إلى وصف الحرية التي نادى بها تاكر واللاسلطوية الفردية إلى أنها مجرد مذهب للدمار والتخريب(9).

وفي ظل هذا الرفض - من جانب رجال الدولة والحكومات - كان من الضروري أن يقوم تاكر بتوضيح أهم الأفكار التي تقوم عليها الحرية الفردية من منظوره، والتي تكمن بالنسبة له في ضرورة تحرير الفرد من سلطة الدولة. وتصوره لأي سلطة مستبدة على أنها جحيم، مستنداً على رأي (10) Penney :

"أنه لا يوجد شيء أفضل من الحرية كما أنه لا يوجد شيء أسوأ  
من الاستبداد والظلم، سواء كان هذا الاستبداد ديني من قبل  
السماء(11) أو الاستبداد الشيوعي من جانب الملوك، أو  
استبداد الديمقراطية الناتج عن حكم الأغلبية"(12).

لم يكتف تاكر بتبني مثل هذه الرؤى والدفاع عنها ونشرها على صفحات جريدة **Liberty** وهنا تظهر الحرية الفردية لدى تاكر في أبرز صورها فإذا كان تاكر يرفض حتى حكم الديمقراطية بدعوى أنه لا يحق لأغلبية أن تجبر فرد ما على أن يأخذ قرار معين.

كما شجع تاكر الأفراد على ضرورة التخلي عن كل تعاقد أو إلزام تُنتهك فيه الحقوق،

قائلاً:

"إذا كان الرجل يوقع عقدًا للتخلي عن جزء من حريته للأبد، فإنه سوف ينتهك هذا العقد في أقرب وقت ممكن عندما يرى ضخامة حماقته، لأنني أعتقد أن بعض الوعود المكسورة أفضل من الاحتفاظ بها، وهذا لا يعني أنني أؤمن أنه من الحكمة كسر الوعود بحماقة دائماً، ولكن على العكس من ذلك، أرى ضرورة الاحتفاظ بالوعود لأنها مسألة هامة بإستثناء تلك الحالات التي تنطوي على الانتهاك" (13).

ومن خلال المقولة السابقة التي أعلنها تاكر يتضح للقارئ أنه يمحصر مشكلة الحرية في الإلزامات التي تفرضها الدولة على الأفراد، وإذا كان الأمر كذلك فما هي المخاوف التي تراوده بشأن تحقيق الحرية في ظل وجود الدولة؟ وما هي الآلية التي يتوقع تاكر أنها قادرة على تحقيق حرية الفرد خارج نطاق القيود التي تفرضها الدولة؟

ثانياً: الحرية في ظل الدولة.

إذا كانت اللاسلطوية تسعى إلى تحقيق الحفاظ على حقوق الأفراد وحررياتهم؛ فلماذا إذا ترفض وجود الدولة؟ وما هي نماذج انتهاك الحريات التي ترصدها اللاسلطوية في ظل وجود الدولة؟ وتظهر الإجابة على هذه التساؤلات بصورة واضحة في مواقف تاكر ودفاعه عن حرية الأفراد ضد انتهاكات الدولة -من وجهة نظره- ومن أبرز القضايا التي أثارها تاكر ألا وهي حرية الصحافة، والتي كثيراً ما تحدث عنها، وتظهر جهوده ومحاولاته للدفاع عن حرية الصحافة في الفترة التي انتقد فيها سياسات مجلس الشيوخ الأمريكي الذي عمل على منع النشر في فترات معينة مثل فترات الإضطرابات التي سادت الولايات المتحدة في عهد الرئيس وليام ماكينلي (14). وهي تلك الفترة التي أصدر فيها مجلس الشيوخ الأمريكي قراراً بمنع النشر في الجرائد المتعاطفة مع إضراب (15) Pull man ورغم ذلك واصل تاكر النشر في جريدته؛ قائلاً إن هدف

الجريدة هو الدفاع ضد غزو الدولة، كما أوضح أيضًا أن العاملين في الجريدة ليس غرضهم المال وإنما الدفاع عن حقوق الأفراد وحررياتهم حيث أعلن تاكر في عام 1888 للقراء قائلاً:

"لا المحرر ولا العاملين ولا المساعدين داخل جريدة Liberty يتقاضوا أي منحة أو مال وإنما غرضهم هو إدخال السعادة على الفقراء" (16).

وفيما يتعلق بما واجهه تاكر من قمع للصحافة في بوسطن وبالتحديد في عام 1882 أعلن عن سخريته من القوانين التي تمارس الضغط على الكتاب والناشرين لمنع إصدار أو نشر مقالات معينة. وكان تاكر من بين أولئك الذين لم يستجيبوا لهذه الضغوط واستمر في تحرير المقالات وتوزيعها في بوسطن متحدياً بذلك قرارات المدعي العام، وعبر عديد من الكتاب وعلى رأسهم **White man** (17) عن شجاعة تاكر، وذلك نظراً لدفاعه عن حرية الصحافة (18).

ونستنتج من ذلك أن الحرية عند تاكر في ظل الدولة تمثل حالة من الصراع بين إرادة الفرد وإرادة الآلة الإدارية المتمثلة في الدولة؛ وبناء على ما سبق ينتقد الباحث فلسفة تاكر اللاسلطوية وتحليله للحرية في ظل الدولة لأنه لم يتوصل إلى تصور أقرب إلى الصواب في هذه الثنائية (إرادة الفرد، وإرادة الدولة) حيث يرى الباحث أن هذه الثنائية يمكن حلها من خلال التوفيق بين عنصري هذه الثنائية (إرادة الفرد، وإرادة الدولة) بمعنى أن يعمل الفرد وفق إرادته الخاصة ولكن في نطاق إرادة الدولة؛ والتي يؤمن الباحث أن الفرد هو من يقوم بتحديد ووضع الإطار العام لإرادة الدولة في وقت مُسبق؛ بصورة أو بأخرى.

ولم يفرض الباحث أو يجزم بضرورة وجود نظام معين حتى يتحقق الخروج من هذه الثنائية بمعنى أن الباحث لم يفرض شكل معين للنظام الذي تتحقق فيه الحرية سواء كان هذا النظام (العقد الاجتماعي، أو النظام الديمقراطي، أو الحكم الملكي، ..... إلخ)

وهنا يأخذ الباحث على تاكر أيضًا قوله بعدم تحقق الحرية حتى في ظل حكم الأغلبية، ورفضه أن يكون حكم مجموعة من الأفراد "أغلبية" مُلزم لفرد أو أقلية (19). كما تعرض لهذه النقطة أيضًا كلاً من (جون ستوروت مل) في كتابه (الحرية) **de la liberty** الصادر عام 1859 وكذلك (توكيفل) في مسألة تمركز وإمتداد سلطة الدولة واضطهاد الأفراد، باسم إرادة أغلبية

الجماهير، حيث تناول "مل" فكرة تطور التدخل الحكومي ومدى تأثيره على انتهاك حرية الأفراد(20).

وبناء على ما سبق وإذا كانت اللاسلطوية الفردية و(تاكر) يزعم أن الحرية يمكن تحقيقها في نطاق ما خارج إطار الدولة؛ دون أن تذهب إلى الفوضى، فقد أراد الباحث أن يعرض موقف تاكر حول مدى إمكانية تحقيق الحرية في إطار العقد الاجتماعي أم لا وإذا كان جواب تاكر بالرفض إداً فما هي الآلية التي يفرضها وفلسفته اللاسلطوية من أجل تحقيق الحرية الفردية؟

### ثالثاً: الحرية في ظل العقد الاجتماعي عند تاكر وموقفه من الدساتير.

وبعد أن عرضنا لموقف تاكر المؤكد على غياب الحرية في ظل الدولة والحكومات؛ فقد يرى البعض أن هذا الأمر شيء مقبول في ظل بعض التجاوزات الإدارية للحكومات، ولكن كيف يكون موقف هؤلاء عندما يعلموا أن موقف تاكر من وجود الحرية - في ظل العقد الاجتماعي - هو الإنكار أيضاً لوجود الحرية، على الرغم من أن أنصار فكرة العقد الاجتماعي أمثال جون لوك، و روسو قد اجتهدوا في الوصول إلى نظرية تحاول تحقيق أكبر قدر ممكن من الحرية للفرد وتحريره من قيود الملكية أو طغيان الحكم الديكتاتوري، فمن المثير للجدل أن تجد تاكر واللاسلطوية يرفضاً أن يكون العقد الاجتماعي وسيلة لتحقيق الحرية ويرى أنه أحد صور انتهاك حقوق الأفراد.

وإذا كان موقف روسو وأتباعه الذين يدعون أن الدولة نشأت على أساس العقد الاجتماعي والأفراد ملتزمون به الآن، أما اللاسلطويون على النقيض من ذلك تماماً؛ فهم ينكرون تماماً حدوث أي شيء مثل هذا التعاقد في أي وقت مضى، وتعلن اللاسلطوية أنه لا يمكن فرض أي إلزام على أولئك الذين لم يشتركوا في هذا التعاقد، حيث يؤمن تاكر أن كل الأفراد لهم الحق في أن يتعاقدوا لأنفسهم كما يشاؤون(21).

وقد أعطى تاكر مثلاً لقانون دفع الضرائب كدليل - من وجهة نظره - على خطأ نظرية العقد الاجتماعي في تحقيق الحرية الفردية، قائلاً إن فرض الضرائب الإلزامية على أفراد من دون توقيعهم على هذا التعاقد بدعوى أن أشخاص قبلهم قد وقعوا على هذا العقد، فإن هذا يُعد



من أكبر صور انتهاك حرية الأفراد من وجهة نظره، وقد لخص تاكر موقفه من تحقق الحرية في ظل العقد الاجتماعي في قوله:

"إن موقف اللاسلطوية يؤمن بأن المرء لا بد أن يقوم هو بأداء العقود الخاصة به، بدلاً من أن يخضع لتلك العقود التي أبرمها الآخرون" (22).

إذا كان تاكر قد رفض كلاً من نظام الدولة ونظام الأغلبية ونظام العقد الاجتماعي كأدوات تتحقق من خلالها الحرية للأفراد؛ فكان من الضروري أن يقدم لنا البديل الذي يُعد من وجهة نظره السبيل الوحيد لتحقيق الحرية الفردية، وبالفعل دعا تاكر إلى ضرورة تكوين (تجمعات طوعية) (23). يشارك فيها أعضاء المجتمع الذي يرغب فيه تاكر.

رابعاً: الحرية في ظل الجمعيات الطوعية عند تاكر.

وبناء على ما سبق نلاحظ أن أفضل وسيلة عند تاكر للحفاظ على حقوق الأفراد وحياتهم وحمايتهم من طغيان الدولة هي المجتمعات الطوعية، فهذه الآلية يتم التخلص من طغيان الدولة من وجهة نظره، وتنتهي الانتهاكات القائمة على السلطة، وتنتهي الاحتكارات القائمة على قوانين السلطة، وينتهي بذلك الاستخدام السيء للسلطة، وتتحقق بذلك المساواة للجميع دون تمييز بينهم على أساس السلطة.

ولكن هل هذه الآلية (المجتمعات الطوعية) قادرة على تحقيق كل هذه الآمال السابقة التي أعلن عنها تاكر؟ فهل تتحقق الحرية في ظل المجتمعات الطوعية؟ وهل من الممكن أن تصبح هذه المجتمعات الطوعية نفسها هي مصدر الانتهاك للأفراد وحقوقهم؟

إن مبدأ التعاون والمجتمعات الطوعية كما أشرنا سابقاً هو أحد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها اللاسلطوية الفردية وذلك كنتيجة لرفضها لسلطة الدولة ولكن ماهي الأدلة التي قدمها تاكر من أجل البرهنة على إمكانية قيام المجتمعات الطوعية بديلاً للدولة من أجل تحقيق حرية الفرد؟

ولإجابة هذا التساؤل فقد أوضح تاكر أنه من أهم خصائص المجتمعات الطوعية هي حرية الانفصال والانضمام لهذه المجتمعات؛ وذلك مقارنة بما تفرضه الدولة من قيود وإلزامات،

وهذا هو ما جعل تاكر يعقد مقارنته بين المجتمعات الطوعية وتلك الدساتير التي يصفها بأنها تحول الفرد إلى العبودية؛ قائلاً:

"إن الجمعيات الطوعية تنطوي بالضرورة على حق الانفصال، فأنا لم أنكر حق أي فرد في الذهاب إلى الجمعيات الطوعية التي شكلوها بأنفسهم ويتنازلون عنها وينفصلون. إن تأكيدي ببساطة يحمل فكرة ما يشبه الدستور وإن وُجد هذا الدستور فلا يجب أن يكون مجرد شكلاً ولا بد من احترام كل رجل هو طرف في هذا التعاقد" (24).

على الرغم أن تاكر يؤمن بفكرة التعاقد من أجل الحفاظ على حقوق الأفراد وتأكيد حريتهم في الإنضمام والانفصال لأي عقد؛ ولكن من المثير للجدل أن نجده يهاجم كل الدساتير التي تُعد من وجهة نظره انتهاك لحرية الفرد؛ قائلاً:

"إن العقد هو أهم أداة للخدمة، ولكن فائدته لها حدود، فلا يوجد رجل يتنازل عن رجولته أو حريته في مقابل هذه الفائدة التي تعود من التعاقد، وهذا التنازل يكون لأجل غير مسمى عن حق واحد وهو حق الانفصال لكنه بذلك يجعل نفسه عبداً. الآن، لا يمكن لرجل أن يجعل نفسه عبداً لمجرد حرمانه من حقه في إصدار إعلانه الحرية الخاصة به في الانفصال" (25).

كما وصف تاكر دستور الولايات المتحدة بأنه يمثل أبشع صور الانتهاك، كما وصفه بالفشل لأنه لا يضمن للأفراد حق الانفصال عن هذا العقد "الدستور"، وقد استنكر تاكر موقف أولئك الأمريكيين الذين وافقوا على هذا التعاقد آنذاك على أنه ملزم لأولئك الذين لم يولدوا بعد، فنجدته يقول:

"بأي حق أن تقوم هذه الأطراف المتعاقدة وأن تدعي لنفسها الولاية القضائية والسلطة السيادية على هذا القسم الكبير من الكوكب الذي عُرف منذ ذلك التعاقد باسم الولايات المتحدة

... بدلاً من أن يقصروا هذه الولاية والسيادة على أنفسهم  
وممتلكاتهم فقط" (26).

قد يكون هذا الاعتراض أو النقد- انتهاك حرية الانفصال- الذي وجهه تاكر لفكرة الدساتير هو السبب الرئيس الذي جعل تاكر يبحث عن مجتمع تتحقق فيه حرية الفرد في الانفصال والإنضمام وعدم إلزام الفرد سوى بتلك العقود التي حضر إبرامها في وجوده فقط. وبعد كل هذه المحاولات التي أطلقها تاكر من أجل التحرر، يستنتج الباحث أن هذا المجتمع الطوعي ذاته قد يكون إما مصدرًا لانتهاك الذي رفضه تاكر من جانب الدولة، وإما أن يكون مصدرًا للفوضى والعبث، بمعنى أنه إذا سلمنا بفكرة تاكر عن تكوين مجتمعات طوعية فإنه من الضروري أن نتساءل كيف سوف يتم التعامل مع أولئك الذين لم يرغبوا في الإنضمام لهذه المجتمعات الطوعية؟ أو إذا أرادوا الانفصال عنها، فهل سوف يدعو تاكر إلى تطبيق العقود عليهم بالقوة كما تفعل الدولة؟- التي يرفضها تاكر- أم أنه سوف يتكهن من دون التعامل معهم؛ وفي هذه الحالة لن تكون لديه أي حجة للرد على نقد اللاسلطوية بأنها وجه آخر للفوضى والتخريب وعدم الاستقرار.

ومن خلال النقاط السابقة التي تم عرضها عن تصور تاكر واللاسلطوية لمفهوم الحرية يتضح لنا أنها بالنسبة لهم ليست إلا حالة من الصراع بين الدولة أو السلطة وإرادة الفرد، وبالنظر إلى أغلب الفلاسفة الذين تناولوا مشكلة الحرية وتعارضها مع الدولة كانت النتيجة الحتمية عند أغلبهم هي أن إتجه عديد من الفلاسفة إلى محاولات التوفيق بين السلطة والحرية.

#### خامسًا: محاولات التوفيق بين السلطة والحرية.

إن أنصار فكرة التوفيق بين السلطة والحرية أمثال (هربرت سبنسر - إدموند بيرك 1797Burke) وغيرهم من رجال السلطة - المدافعون عن السلطة- ينطلقون من زعم أن الدافع الأول لوجود السلطة هو الحفاظ على الحرية بمعنى أن الحرية لن توجد من دون السلطة من وجهة نظرهم وهذا ما ترفضه اللاسلطوية بالكلية. ويعد القانون بالنسبة لهم-رجال السلطة- هو الوسيلة التي تتحقق من خلالها الحرية.

وهكذا تبدو العلاقة بين السلطة والحرية هي علاقة تبعية؛ لذلك فُرض على السلطة احترام الحريات بوصفها أسمى القواعد القانونية، كما أنه يجب حينما يقع تعارض بين السلطة والحرية وجب أن تُعَلَب الحرية(27).

ويعد إدموند بيرك من أبرز من حاولوا إيجاد حالة من التوازن بين السلطة والحرية وهذا ما جعله يؤكد على أهمية وجود الدساتير؛ ولخص أهميتها في أنها تعمل على التوازن بين تحقيق مصالح المؤسسة أو الدولة والحقوق الفردية(28). ويعد هذا الموقف على النقيض تمامًا من موقف تاكر الذي أكد فيه على أن وجود الدولة يعني غياب الحرية.

وفي السياق ذاته الذي سلكه إدموند بيرك جاء أيضًا هربرت سبنسر الذي كان له دورًا بارزًا في تفسير ارتباط الحرية بالسلطة، وذلك من خلال سلسلة أعماله الصادرة عن حزب المحافظين الجدد بعنوانين (العبودية قادمة و خطايا المشرعين) "The Coming Slavery"، "Sins of Legislators" والتي صدرت في مجلة "Popular Science Monthly" (29).

وفي الوقت نفسه الذي أشاد فيه تاكر بمهاتين المقاتلين من حيث أنهما تدينان وبشدة انتهاك حقوق الأفراد؛ نجد أن تاكر قد رفض رؤية سبنسر تجاه الحرية ووصفه بأنه من أنصار السلطة قائلاً:

"إن السيد هربرت سبنسر يُدين وبشدة المشرعين ذوي الأخطاء الفادحة التي تدمر وتقلص حقوق الشعب ولكن خطيئة السيد سبنسر مفرجة تمامًا مثل هؤلاء المشرعون؛ فهو واحد من هؤلاء الذين يقومون بشن هجومًا ضارياً وشاملاً على الاشتراكية مجسدين بذلك مذهب سيادة الدولة والذي تضخمت خطورته بدرجة عالية جداً" (30).

والمقولة السابقة هي أبلغ تعبير عن تصور تاكر لكافة المحاولات التي عملت على التقريب بين وجود الدولة من جهة ووجود الحرية من جهة أخرى. حيث أن أغلب هذه المحاولات التي تعمل على التوفيق بين السلطة والحرية كان لتاكر موقفًا منها بالرفض، فهو يرفض كل محاولة تحاول تفسير الحرية في ظل وجود السلطة. ويذهب

الباحث إلى أن صراع تاكر على صفحات جريدة **Liberty** كانت الغاية منه مزدوجة ألا وهي (إلغاء الدولة) كغاية أولى يتحقق من خلالها (الحرية) كغاية ثانية. ويخشى الباحث أن يكون استخدام تاكر لحجة تحقيق الحرية إنما كان مجرد وسيلة لتحقيق غايته الكبرى وهي إلغاء الدولة، لكي تعود مرة أخرى صور مختلفة من الانتهاك في ظل الطوعية.

**سادساً: موقف تاكر من محاولات التوفيق بين السلطة والحرية**

إن محاولات تاكر وحرصه الشديد على تفسير وتعريف الحرية الفردية وفق رؤية اللاسلطوية جعله يتخذ موقفاً رافضاً من أغلب التفسيرات التي تُعرف الحرية في ظل وجود السلطة أو ما دُكر سابقاً (التوفيق بين السلطة والحرية) بل أن الأمر وصل إلى حد السخرية من هذه الآراء من جانب تاكر.

فهذا هو تاكر الذي أعجب من قبل بموقف السيد (31) **Penney** الذي أعلن عن موقفه

من الحرية في جريدته **the Winsted press** حيث قال:

"إنه لا يوجد شيء أفضل من الحرية كما أنه لا يوجد شيء أسوأ

من الاستبداد، سواء الاستبداد الاهوتي من قبل السماء، أو

استبداد الملوك، أو استبداد الديمقراطية من قبل الأغلبية" (32).

ولكن بعد أن أثني تاكر على هذا الموقف الذي أعلنه السيد **Penney** ما لبث تاكر إلا أن عاد لكي يسخر منه ويصفه بأنه يدافع عن الاستبداد في الوقت ذاته الذي يدعي فيه أنه يدافع عن الحريات، فقد اعترض تاكر على موقف السيد **Penney** لأنه يميز بين نوعين من القوانين هما:

قانون الجمارك **tariff** 2. قانون الحظر (33) **Prohibition**

وذلك لأن السيد **Penney** ينظر إلى قانون الحظر على أنه نوع من أنواع انتهاك الحريات، متفقاً مع موقف تاكر، بينما يدافع عن قوانين الجمارك على البضائع؛ ويرى أنها شيء مفيد للفرد حيث يبرر موقفه قائلاً:

"ليس هناك أي تشابه بين الحظر والجمارك؛ الجمارك لا تمنع أي

شخص من تنفيذ رغبته في التجارة إنما ببساطة هي عبارة عن

ضريبة، إنها مشابهة إلى حد ما لضريبة ترخيص لبيع الخمر في إقليم معين، ولكن الحظر هو أمر مختلف تمامًا" (34).

وقد استنكر تاكر هذا التصريح الأخير للسيد Penney وتميزه بين قانوني الجمارك و الحظر، ويعقب تاكر على هذا التمييز بأنه عبارة عن تميز من دون أي اختلاف، ويرى أن السيد Penney بهذا التصريح ما هو إلا مساندة للنظام الإلزامي، وهذا شيء غير منطقي في الوقت الذي يدعي فيه Penney بأنه يدافع عن الحريات. كما وصف تاكر الحرية التي يدافع عنها السيد Penney بأنها عبارة عن حرية شكلية فقط (35).

وأخذ تاكر في توضيح موقفه من مثل هذه المحاولات التي يقوم بها السيد Penney وكل من يحاول التوفيق بين السلطة والحرية، فيقول إن تصرف الدولة سواء في قانون الجمارك، أو قانون الحظر إنما هما شكل من أشكال تدخل الدولة في التجارة وإعاقتها أو منعها بشكل فعال (36). كما استنكر تاكر هذا التدخل الذي تمارسه الدولة ووصفه بأنه من أنواع الاستبداد والانتهاك ضد حقوق الأفراد.

ومن جهة أخرى يعقب الباحث على هذا الموقف الذي أعلنه تاكر تجاه فرض القوانين بوصفه انتهاك لحرية الأفراد. أنه قد جانبه الصواب فيه؛ وهذا لا يعني أن الباحث مؤيداً لأولئك الذين يقولون بضرورة وجود الانتهاك والسيطرة من جانب السلطة حتى تستقيم الأمور، فكلتا الموقفين لم يحالفهما الصواب، فالموقف الأول ويمثله تاكر هو بالضرورة يؤدي إلى غياب الدور التنظيمي والرقابي والذي من دونه لن تتحقق الحرية؛ وكان من الضروري أن يبرهن لنا تاكر عن كيفية تحقيق الحرية في ظل غياب التنظيم والرقابة. أما الموقف الثاني ويمثله أنصار الديكتاتورية من داخلهم ويتشدقون بالحرية في الظاهر فيكفيهم أن يعلموا أن أبسط قواعد المنطق هي أن النقيضين لا يجتمعان معاً وهما (الحرية، الانتهاك).

ثم يعود تاكر مرة أخرى ليعقب على تصريح آخر للسيد Penney منشور في جريدة Liberty يميز فيه بين شعون الفرد الخاصة وضرورة تنظيم الحكومة للأمور التي يعجز الفرد عن إدارتها فيقول:

"مابين التدخل المتزمت في الشؤون الخاصة للأفراد، وضرورة تنظيم الحكومة للأمور التي يعجز الفرد عن إدارتها، والتي من الواجب أن تُدار من جانب الحكومة لكي تحمي للفرد حريته المشروعة وتوجد مسافة كبيرة بما يكفي لإعطاء وصف كامل لقدراتنا المحدودة" (37).

ويعقب الباحث على التصريح السابق للسيد Penney بأنه أراد أن يقنع ذاته أولاً بأن حرية الفرد سوف تتحقق في ظل وجود الدولة ولكن بشرط أن تكون هذه الممارسة للحرية في إطار القدرات المحدودة للفرد بعيداً عن وظائف الدولة، ولكن تساؤلي هنا موجه للسيد Penney من الذي يقوم بتحديد الإطار الذي يمارس فيه الفرد حريته، هل الدولة أو أن الفرد ذاته الذي سوف يحدد إطار حريته؟

وكانت النتيجة الحتمية لما سبق أن السيد تاكر قد عقب على تصريح Penney بالنقد والرفض وإثارة عديد من التساؤلات التي تحمل طابع التهكم والسخرية فيتساءل تاكر قائلاً:  
"من الذي حكم بأن تنظيم الحكومة ضروري؟ وما هي الأمور التي يكون الفرد غير كفاء أو عاجز عن إدارتها؟" (38).

ويعلل تاكر رفضه لتصريح السيد Penney بأنه يحتوي على عديد من الأخطاء إذا كان بالفعل يدافع عن حرية الفرد، وأولها أن هذا التصريح يرى أن الفرد غير كفاء لتصريف أموره أو توجيه شهوته، وأن الفرد غير قادر على صياغة العقود الخاصة به.

ويعلق تاكر بأن هذا التصور للسيد Penney يتعارض مع تصريحه الذي أعلن فيه أنه لا يوجد شيء أفضل من الحرية كما أنه لا يوجد شيء أسوأ من الاستبداد سواء كان استبداد لاهوتي من قبل رجال الدين أو استبداد الملوك، أو استبداد الأغلبية، وكأن تاكر أراد أن يلخص موقفه من محاولات التوفيق بين السلطة والحرية بتصوير أنهما نقيضين لا يجتمعان معاً، ويختتم تاكر تعليقه على محاولات التوفيق بين السلطة والحرية بقوله:

"إن محاولة السيد Penney لخدمة كلاً من الحرية والسلطة، جعلته يظهر في محاولاته

بشكل مثير للسخرية" (39).

لم يتوقف تاكر عند مجرد التعقيب على محاولات التوفيق بين السلطة والحرية؛ بل إنه اتجه إلى تصنيف الكتاب في عصره وموقفهم من الحرية؛ بأن منهم من يدعو للعنف، ومنهم من يكتفٍ بشعارات وكلمات حماسية، ومنهم من يمدح ويسترضى الأغنياء ويترك الحرية ومنهم النزيه الذي يبحث عن الحرية فقط(40).

وبناء على موقفه السابق فقد رفض تاكر المذهب الاشتراكي وموقفه من الحرية فعلى الرغم أنه يرى أن كل شخص يجب أن يكون له الحرية الكاملة في كل شيء؛ لكنه يرفض الحرية الخاصة في الإنتاج والملكية، واعتمد تاكر في نقده للاشتراكية على المؤلف الأول لمعلمه "برودون" بعنوان (ماهى الملكية) حيث استفاد تاكر بصورة كبيرة من هذا الكتاب وأكد على أنه من السهل نقد الاشتراكية وذلك من خلال مبادئها التي تُحرم الحرية- الملكية الخاصة- وتفرض القيود على كل شيء وأكد تاكر على رفض "برودون" لكل أمثلة الشيوعية على مدار التاريخ، حتى الجمهورية الشيوعية لأفلاطون لأنها مارست العبودية أيضاً، ودلل على ذلك بمثال "يكورغوس" الذى تم توظيفه عند **Hebts** لكى ينتج لسيدته ما يحتاجه من أدوات(41).

كما انتقد تاكر موقف "جان جاك روسو" بأنه إلتبس لديه الأمر بين الشيوعية والمساواة، كما أنه أعلن أنه لا توجد حياة دون عبودية، وأكد على أن شروط المساواة غير ممكنة. وكذلك انتقد تاكر الحرية في ظل مجتمعات الكنيسة التي سرعان ما تحولت إلى أديرة تمارس فيها السلطة وقمع حرية الأفراد(42).

ومن خلال عرض موقف تاكر تجاه الحرية يرى الباحث أن مشكلة الحرية عند تاكر تنحصر في التمييز أو الفصل بين إرادة الفرد وإرادة السلطة وغالبًا ما يواجه الحرية بالانتهاك لذلك كان من الضروري التمييز بين الحرية والانتهاك من وجهة نظر تاكر .

### سابعًا: التمييز بين الحرية والانتهاك

على الرغم أن تفسير تاكر واللاسلطوية لمعنى الحرية في أول الأمر قابلته الجماهير بنوعٍ من الترحاب والقبول وذلك لأن خلاصة مفهوم الحرية لديهم كان على النحو التالي: "الحرية الخاصة بنا لاتعنى إجبار الآخرين"(43).



ولكن سرعان ماتحول هذا الموقف إلى نوع من الرفض للتفسير اللاسلطوى لمعنى الحرية، وقد فسر تاكر هذا الرفض لأنه يعود إلى الخلط بين مفهومي (المقاومة والانتهاك)، كما حدث مع السيد **Robinson** (44). الذى اعترض على تصريح تاكر بشأن المقاومة أو الدفاع عن النفس حيث قال:

"هناك اختلاف بين المقاومة والاعتداء، أو المقاومة واستباق

العنف، المقاومة هي منع الاعتداء" (45).

وبهذا التصريح من جانب تاكر يتضح أنه رفض مواقف أولئك الذين يرغبون فى إقامة مجتمعاتهم على أساس من الانتهاكات والاعتداءات قائلاً:

"إن هؤلاء الرجال أمثال السيد **Robinson** لابد أن يؤمنوا أن هذه الانتهاكات سوف تتغير؛ ولكن سياسة اللطف واللين لن تكون سياسة جيدة" (46). أى لا بد من مقاومة الانتهاك من وجهة نظر تاكر.

وقد استمر تاكر فى دفاعه عن حق مقاومة أولئك المعتدين على الحقوق معبراً عن أن هذه المقاومة هي ممارسة لحریتنا، ووصف كل من يرى أن المقاومة هي اعتداء على حرية الآخرين؛ بأن لديه سوء فهم، حيث يقول تاكر:

"إن وصف هذه . المقاومة . مع المعتدين والفاستدين بوصفها

ممارسة حریتنا لإجبار الآخرين وقمعهم فإن ذلك يدل على سوء

فهم مطلق، ولكن المقاومة هي مجرد ممارسة حریتنا لمنع الآخرين

من قمعنا والاعتداء علينا" (47).

ويرى تاكر أن الشخص الذى يفهم معنى الحريات ويحافظ على حریته لا يمكن أن يقوم هو بالاعتداء على حقوق الآخرين، وفسر ذلك لأنه يفهم معنى الحرية، بينما النقيض من ذلك هو الشخص المعتدى والذى وصفه تاكر قائلاً:

"إن الشخص المعتدى ليس لديه فكرة الحرية والمساواة؛ ولكن

كلما ظهرت هذه الفكرة لديه، فإنه سوف يبدأ فى الشعور

## بالرغبة في تحقيقها واكتسابها، ومعرفة ماهية الحرية والمساواة" (48).

وقد توصل الباحث من خلال آراء تاكر عن الحرية والانتهاك؛ إلى أنه من الضروري مقاومة الشخص المعتدى؛ وذلك على أساس أن المقاومة للاعتداء هي حق من أجل الدفاع عن حرياتنا وليست مجرد اعتداء على حقوق الآخرين كما يرى البعض، وأن هذه المقاومة كما إننا سوف نحافظ بها على حقوقنا وحرياتنا هي أيضاً التي سوف تجعل المعتدي يتراجع عن الاعتداء وتجعله يبحث عن مفهوم الحرية والمساواة.

ويتساءل الباحث ألم يكن من الضروري أن يقدم لنا السيد تاكر توضيحاً للحد الفاصل بين الانتهاك والدفاع عن النفس بصورة أوضح من ذلك، بمعنى أنه كيف يمكننا أن نحدد ما إذا كان هذا الفعل هو دفاع أو مقاومة وليس انتهاك، بمعنى أننا بحاجة إلى القانون ليميز لنا هل أفعالنا دفاع أم اعتداء؟ لذلك لجأ الباحث إلى توضيح العلاقة بين الحرية والقانون والعقوبات المترتبة عليه، وهل تتعارض هذه العقوبات التي يفرضها القانون مع الحرية التي ينشدها تاكر؟

### ثامناً: الحرية والقانون "العقوبة" عند تاكر

إذا كان القانون يعمل كأداة لتوجيه النشاط الإنساني فهل يعد القانون من وجهة نظر تاكر واللاسلطوية أحد معوقات الحرية؟ وهل يقبل تاكر واللاسلطوية بأن يوجه القانون الإنسان ككائن اجتماعي يعيش في حياة معقدة ومتداخلة العلاقات مع غيره من أفراد مجتمعه؟ (49) وهل يؤكد تاكر على أهمية وجود القانون كما فعل هيجل (50) في تأكيده على أن القانون حق في ذاته؟ وهل يسمح تاكر بوجود عقوبات كالسجن حتى نتمكن من الحفاظ على الحرية؟ وإذا كنا قد عرضنا من قبل لموقف تاكر الراض تجاه بعض القوانين مثل (قانون الجمارك، وقانون الحظر، وقانون الضرائب) بزعم أنها تقيّد وتنتهك حقوق الأفراد من جانب السلطة، ولكن ماذا عن القوانين الأخرى والتي يرى المشرعون ورجال القانون أنها وسائل حماية الأفراد وحرياتهم؟

وعلى النقيض من موقف تاكر الراض لقوانين الجمارك والحظر فمن المثير للجدل أن نجده يقبل بعقوبة ما ناتجة عن قانون ما صادر عن سلطة ما كان هو من قبل قد أعلن عن

مبدأه الأساسي وهو رفض كل سلطة ولكن هذه المرة نجده يقبل بعوبة السجن في إطار تحقيق الحرية وقد أثار هذا الموقف الدهشة لأول مرة عندما قدمه تاكر كأحد ردوده في جريدة Liberty حين قال:

"هل من الصواب لكي نحصر أذى الآخرين أن يكونوا غير آمنين لدرجة كبيرة؟ وإذا كان الأمر كذلك، فهل هناك طريقة تتفق مع اللاسلطوية لتحديد طبيعة السجن، وإلى متى يستمر؟" (51)

وقد أجاب تاكر:

"نعم، إن مثل هذا السجن في بعض الأحيان يكون صواباً لأنه يكون في بعض الأحيان الطريقة المثلى لصيانة وحماية الحقوق... وهناك العديد من الطرق التي تتفق مع اللاسلطوية في تحديد طبيعة ومدة هذا السجن" (52).

إذاً يمكن القول أن تاكر أقر بعقوبة السجن كإحدى الوسائل التي من الممكن المحافظة من خلالها على حرية الآخرين، وأكد تاكر على أن العديد من المفكرين الذين يهاجمون اللاسلطوية لا يدركوا مفهوم Anarchism rational "اللاسلطوية العاقلة" (53) ولن يتم ذلك إلا إذا كان هناك ما يسمى بجرية الفكر أولاً حتى نسمح بانتشار الأفكار.

ونستخلص من الموقف السابق لتاكر تجاه القانون ومدى علاقته بالحرية أن تاكر لم يرفض القانون على أساس أنه وسيلة لحماية حريات الأفراد وممتلكاتهم من تجاوزات المعتدين. ولما كانت الحرية لا تقتصر على الجانب المادي فقط فكان من الضروري أن نعرض أيضاً موقف تاكر من الحرية الفكرية والملكية الخاصة وما هو الأساس الفلسفي الذي أقام عليه تصوره للحرية الفكرية ووسائل امتلاك الفرد للاكتشافات الخاصة.

**تاسعاً: الحرية الفكرية والملكية الفكرية عند تاكر**

لم ينكر تاكر أي نوع من الحريات فقد أكد على أهمية الحرية الفكرية وقدم على ذلك العديد من الأدلة العملية؛ التي تؤكد على دفاعه المستمر عن الحرية الفكرية، ولعل أبرز هذه الأدلة

هو نشره لأراء المخالفين له في الرأى على صفحات جريدته Liberty في عديد من المقالات التي صدر صفحاتها الأولى بأراء المعارضين له، ومن هذه المقالات:

(Mr. Blodgett's Final Question, More Questions, Rights and Duties Under Anarchy, Mr. Perrine's Difficulties)(54)

وإذا كان تاكر قد أيد وبشدة الحرية الفكرية وتبنى ذلك في جريدته Liberty؛ لكن من المثير للجدل أن تعلم أنه رفض الملكية الفكرية أو براءة الاختراع ( Copy right and patents ) فقد استنكر تاكر موقف اللاسلطوي Lysander Spooner الذى أعلن عن قبوله حق النشر وبراءة الاختراع، وفي العام 1888 علق تاكر على موقف السيد(55) Henry George الذى إتخذ بشأن براءة الاختراع وحق النشر، وقد استمر تاكر في رفضه للملكية الفكرية على أساس أن الإكتشاف لا يعطى حق الملكية، واستمر هذا الرفض حتى صدرت الاتفاقيات الدولية للحقوق النشر ( Berne,Buenos Aires )(56).

ووفقاً لهذا المبدأ الذى إتخذه تاكر أصبح حق النشر أو الملكية الفكرية أمراً غير عادل من وجهة نظره فقد صرح تاكر قائلاً:

"إنه لا يوجد مبرر لكى ندعى أو نزعّم بحق الاستخدام الحصرى لصاحب فكرة ما لفكرته، وبالتالي سوف يكون من حق الرجل الذى اكتشف البترول لأول مرة أن يدعى ملكيته لهذه الفكرة وكذلك المنتجات البترولية، حيث يكمن الظلم في مسألة حق النشر وبراءة الاختراع حيث أنه يجعل الفرد يبتكر سعر ومعرفة شيء ما منذ اكتشافه، هذا على الرغم أن بعض الرجال الآخرين، أو من المحتمل أن رجل آخر قد يكتشف ذلك الشيء" (57).

ويرى الباحث وفق هذا الموقف لتاكر من الملكية الفكرية أن تاكر يفصل بين نوعين من الملكية وهما : 1ملكية الأشياء المادية وهى مايقرب بها تاكر 2. ملكية الأشياء المجردة وهى تلك الملكية التى يرفضها تاكر، ومما يؤكّد هذا التصور هو استناد تاكر فى تبريره لموقفه من رفض

الملكية على استخدام كلاً من الأشياء المجردة والأشياء الملموسة، حيث يرى تاكر أنه من المؤسف أن نمنع عدد من الأفراد في أماكن مختلفة من استخدام الأشياء المجردة في الوقت نفسه، لكن هذا الأمر يمكن تطبيقه في إطار الأشياء المادية فيقول:

"من غير الممكن أن يستخدم عدد من الأشخاص الكرسي نفسه

في أماكن مختلفة في الوقت نفسه" (58).

وقد استمر تاكر في تقديم التبريرات الراضية للملكية الفكرية من وجهة نظره، ومن آرائه: "إن حق الملكية لا يمكن أن يأتي عن طريق الاكتشاف فالاكتشاف أو الاختراع لا يعطى حق الملكية" (59) مؤكداً على أن الأفكار لا تُكتشف بمعنى أنها لم تكن مفقودة من قبل حتى يتم اكتشافها وأن هذه الطريقة لا يمكن أن تكون سبباً للملكية وفي الرد على هذه النقطة قدم الباحث عديد من الأضرار الناتجة عن إلغاء حق الملكية الفكرية (60).

لذا من الضروري أن نتعرف على رأى تاكر في حرية تملك الأشياء المادية وبالتحديد

الملكية الخاصة.

**عاشراً: الملكية الخاصة في ضوء الحرية عند تاكر "الحرية الاقتصادية"**

إن تاكر لم يسير على نهج سابقه من رواد المدرستين الاشتراكية والشيوعية في أنهما رفضتا الملكيات الخاصة، بل أنه رأى أن هذا المنع للملكيات الخاصة هو نوع من الاعتداء على حرية الأفراد، فعلى الرغم من أن تاكر أنكر جميع صور الاحتكار لكنه لم ينكر حق الأفراد وحياتهم في تملك الأشياء معارضاً بذلك مبدأ الاشتراكية التي تقيد حرية الأفراد في تملك الأشياء كملكية خاصة بل وتكاد تمنعها.

حيث رفض تاكر أن يتم منع الفرد من أبسط حقوقه وهو تملك الأشياء التي ينتجها، وقد إهتم تاكر بمهية الملكية من حيث وسائل وأساليب الحصول عليها، فقد حدد العمل والجهد كشرط أساسي للحصول على الملكية الخاصة فقال:

"إن اللاسلطوية تهتم بملكية المنتجات فقط، بمعنى أي شيء ناتج

عن الجهد البشري، سواء كان ذلك جزء من حديد أو قطعة من

الأرض" (61).

ونلاحظ هنا أن تاكر قد حدد الوسيلة للحصول على الملكية الخاصة وهي الجهد والعمل، وبذلك فهو يرفض أى ملكية قائمة على الجبر أو الانتهاك أو السرقة. وهذا ما يبدو جلياً في دفاع نعوم تشومسكي عن فكرة رفض الالسلطوية للملكية الظالمة أو فكرة نزع الملكية القائمة على الاستبداد وانتهاك حقوق الطبقة العاملة(62).

ويميز الباحث بين وجهتين نظر متضادتين تجاه "حرية الملكية" حيث تزعم كلاً منهما أنها تتخذ هذا الموقف سواء بالرفض أو التأييد من أجل الحفاظ على حرية الأفراد وحمائهم:  
**الأولى:** تتمثل في ماركس وأنصار الاشتراكية حيث يرون أن تعرض الحريات العامة في المجتمع للخطر هو نتيجة الملكية الخاصة المطلقة للرأس مالية، وأن تحقيق الحريات الفردية للطبقات الرأس مالية يؤدي إلى إهدار الحريات العامة في المجتمع(63).

**الثانية:** هي رؤية تاكر وأنصار الحرية الفردية وحرية الملكية؛ حيث يرون أن منع الفرد من تحقيق أو إقامة ملكية خاصة للأشياء هو أساس انتهاك الحريات وغزو الأفراد؛ إذاً تاكر يؤكد على أهمية تحقيق الملكية الخاصة ولكن من خلال أسلوب واحد وهو العمل، فقد رفض تاكر أساليب أخرى لتحقيق الملكية تجعل الملكية سرقة كما أطلق عليها برودون في كتابه "ما هي الملكية؟" What is Property وهكذا يكون تاكر قد رفض تماماً فكرة إلغاء الملكية الخاصة ووصف ذلك بأنه إبادة للحياة الفردية.

### نتائج الدراسة

- 1- يؤمن تاكر أن الحرية لا يمكن أن تتحقق في ظل أي سلطة حتى في ظل النظام الديمقراطي لأنه يرفض أن يخضع الفرد لسلطة الآخرين حتى إذا كانوا أغلبية.
- 2- القانون لا يتعارض مع الحرية بشكل مطلق من منظور تاكر فقد أقر تاكر بعقوبة السجن كوسيلة من وسائل تحقيق حريات الآخرين ضد أي شخص معتدي. فعلى الرغم من دعوة تاكر والالسلطوية إلى تحقيق الحرية المطلقة للفرد إلا أن تاكر أقر بعقوبة السجن في سبيل تحقيق الحريات حيث يصف السجن كوسيلة لحماية حرية الأفراد من الانتهاك.

3- رفض تاكر لفكرة حقوق النشر وبراءات الاختراعات، حيث برر تاكر عدم إيمانه بالملكية الفكرية إلى أنه من الممكن أن تظهر الفكرة في نفس التوقيت في مكانين مختلفين فكيف لشخص واحد أن يحتكرها.

4- إذا كان تاكر رفض الربا والاحتكارات والجمارك كوسائل للحصول على الثروة لذلك حدد تاكر وسائل الحصول على الملكية والثروة هي الجهد والعمل والميراث.

5- على الرغم من دفاع تاكر عن الحرية في صورة قد تكون "مطلقة" إلا أنه رفض نوع من أهم أنواع الحرية ألا وهو حرية الملكية؛ وبراءة الإختراع؛ لذلك رصد الباحث بعض أضرار الناتجة عن ذلك وهي:

● قتل روح الابتكار لدى الأفراد

● تأخر المجتمع نتيجة عدم تقديم الابتكارات وعدم تشجيعها.

● إنتشار سرقة الأفكار وضياع الملكيات.

6- يمكن حصر الأساس الفلسفي للاسلطوية في المبدأ الليبرالي المؤكد على الحرية المطلقة للفرد بعيداً عن سيطرة أي سلطة بغض الطرف عن مصدر هذه السلطة.

7- المجتمع اللاسلطوي يخلوا من عقوبة الإعدام فإذا كان تاكر يرفض تقييد حرية الأفراد فمن الطبيعي أنه يرفض القضاء على أرواح الأفراد وعلق على ذلك بأنها جريمة وليست عقوبة.

## المراجع

نقلاً عن حياة محمد إبراهيم وآخرون، قضايا فلسفية، منشأة المعارف،  
1998، ص285.

(2) Tucker: A Libertarian's Pet Despotisms, Liberty, January 1, 1887, p.1

(3) Tucker: Rights and Duties Under Anarchy, Liberty, December 31, 1887, p.1

(4) Tucker: Ibid, p.1

(5) لمزيد عن العلاقة بين الحرية والمساواة انظر، حازم الببلاوي: في الحرية والمساواة، الشروق، ط1، 1985، ص79-85

(6) Tucker: Rights and Duties Under Anarchy, p.1

(7) Tucker: Resistance to Taxation, Liberty, March 26, 1887, p.1

(8) أمثال Jeff Ferrell في كتابه "Against the Law Anarchist Criminology"

(9) أندرو هيود، مدخل إلى الأيديولوجيات السياسية، ترجمة محمد صفار، ص215-239.

(10) Penney هو أحد قراء جريدة Liberty ومناصر للحرية

(11) يقصد تاكر بالاستبداد الديني من قبل السماء تلك السلطة التي يمارسها رجال الدين بدعوى أنهم ممثلون لإرادة الألهة

على الأرض

(12) Tucker: A Libertarian's Pet Despotisms, p.1

(13) Tucker: Individual Liberty, p.47

(14) James J. Martin: Man against the State, p.64

(15) James J. Martin: Ibid, p. 263

(16) James J. Martin: Ibid, p. 268

(17) White man هو كاتب وصحفي وشاعر أمريكي (1819-1892) لُقّب بابو الشعر الحر ومن أشهر أعماله المثيرة

للجدل. Leaves of Grass.

(18) James J. Martin: Ibid, p. 269. And see book for White man (Leaves of Grass).

(19) Tucker: A Libertarian's Pet Despotisms, p.1

(20) غيوم سيبرتان بلان، الفلسفة السياسية في القرنين التاسع عشر والعشرين، ترجمة عز الدين الخطابي، ص222

(21) Tucker: Individual Liberty, p.41

(22) Tucker: Ibid, p.41

(23) Tucker: Instead of a Book by a Man Too Busy to Write one, p. 103

(24) Tucker: Resistance to Taxation, Liberty, March 26, 1887, p.2

(25) Tucker: Ibid, p.2

(26) Tucker: Individual Liberty, p.47

(27) كريم كشاكش: الحريات العامة في الأنظمة الساسية المعاصرة، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1987، ص 45-46

(28) جورج سباين: تطور الفكر السياسي، ك4، ترجمة علي إبراهيم السيد، دار المعارف، ط2، القاهرة، 1971، ص 818

(29) Tucker: The Sin of Herbert Spencer, Liberty, May 17, 1884, p.1

(30) Tucker: The Sin of Herbert Spencer, p.1

هو أحد قراء جريدة الحرية ومناصر لفكرة الحرية Penney السيد (31)

(32) Tucker: Individual Liberty, p.54 تم استخدام هذا الإقتباس مرتان للتوضيح وضرورة ذكره

(33) Prohibition الحظر أو المنع وهو تشريع قانوني يحرم أو يحظر تصنيع وبيع المشروبات الكحولية، انظر كتاب

Tucker, Individual Liberty, p.54

(34) Tucker: Individual Liberty, p.54 تفلأ عن (34)

(35) Tucker: Individual Liberty, p.56

(36) هذا التحليل وفق الرؤية الاقتصادية لتاكر واللاسلطوية وهذا ما سوف يتم عرضه بصورة أكثر توضيحا في الفصل الخامس

من هذا البحث بعنوان " رؤية اقتصادية من منظور لاسلطوي في فلسفة تاكر "

(37) Tucker: Individual Liberty, p.57

(38) Tucker: Ibid, p. 57

(39) Tucker: Ibid, p.57

(40) Tucker: General Walker and the Anarchists, Liberty, November 19, 1887, p.1

(41) Tucker: Ibid, p.8

(42) Tucker: ibid, p.8

(43) Tucker: A Plea for Non-Resistance, Liberty, February 11, 1888, p.1

John Beverley هو عمدة مدينة تورينو (21 فبراير 1821. 12 يونيو 1896) وهو سياسي ومحامي كندي الجنسية

Robinson(44)

(45) Tucker: A Plea for Non-Resistance, Liberty, February 11, 1888, p.1

(46) Tucker: A Plea for Non-Resistance, p.4

(47) Tucker: Ibid, p.4



(48) Tucker: Ibid, p.4

(49) دينيس لويد: فكرة القانون، ترجمة سليم الصويص، عالم المعرفة سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني

للتقافة والفنون والآداب الكويت، نوفمبر 1981، ص 129

(50) عبد اللطيف خطاب، الدولة والمجتمع المدني عند هيجل، ص 50- <http://www.syr-res.com/article/6543.html>

تم الدخول عليه في 2015/1/7

(51) Tucker: Rights and Duties Under Anarchy, Liberty, December 31, 1887, p.2

(52) Tucker: Ibid, p. 2

"اللاسلطوية العاقلة" أراد تاكر بهذا المصطلح أن يدافع عن اللاسلطوية ومبادئها ووصفها بأنها حركة تحريية تدعو (53)

Rights and Duties Under Anarchy للمهجنة، انظر تاكر،

(54) Tucker: Instead of a Book by A Man Too Busy To Write One, p. 40, 50, 58, 61

(55) Henry George هو كاتب وسياسي ومحلل أدبي سياسي ورجل إقتصاد أمريكي (1839. 1897) وله فلسفة

اقتصادية يطلق عليها اسم Georgism وما أشهر كتبه "التقدم والفقير" "Progress and Poverty"

(56) الإتفاقيات الدولية ( International Copyright agreement ) وهي معاهدات دولية تعمل على حماية الأعمال

الأدبية، وأهم هذه الإتفاقيات: 1- إتفاقية (Berne) والتي عقدت في سويسرا عام 1886. وكذلك إتفاقية ( Buenos

Aires) والتي عقدت في الأرجنتين عام 1910

(57) Carl Watner: Tucker and his Periodical Liberty, Great Britain, 1977, p. 313

(58) Carl Watner, Ibid, p. 313

(59) Tucker, Individual Liberty, p. 206

(60) راجع أضرار إلغاء حق الملكية الفكرية بالنسبة للفرد والمجتمع، راجع نتائج الدراسة لهذا البحث.

(61) Tucker, More Questions, Liberty, January 28, 1888, p. 1

(62) Noam Chomsky: Notes on Anarchism, transcribed by Bill Lear, New York, May 21,

1970, p.17

(63) عبد المنعم فرج الصدة: أصول القانون، دار النهضة العربية للطباعة والنشر 1978، ص 33